



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبج (٤)

بعد سلامة كيلة وعبد الغفار شكر وياسين الحاج صالح، بحث طويل لأحمد بهاء الدين شعبان خاص بالحركة الشيوعية المصرية.

الأداب

أحمد بهاء الدين شعبان

وساعدت على تطوير الحالة الثورية المتصاعدة في مواجهة المستعمر والمتعاونين معه. وحتى بعد أن تفكك الحزب الاشتراكي الأول، فإن الحيوية الداخلية للبلاد سرعان ما منحت الفرصة مرة أخرى لإعادة بناء حركة ماركسية ثانية خلال أربعينيات القرن المنصرم. وبرز إلى الوجود عدد من المنظمات الشيوعية، على رأسها «الحركة الديمقراطية للتحريز الوطني» (حدثو) التي تزعمها الثري اليهودي هنري كوريل وعناصر يهودية مصرية أخرى. ومع حلول النصف الثاني من القرن الماضي، كانت الحركة الشيوعية المصرية قد استعادت زخمها الأول، وبنّت جسوراً حقيقية إلى الناس والمجتمع، في لحظة نهوض ثوري عارم مكنتها من الانتقال إلى مرحلة نضالية جديدة كان عنوانها الحلف الكفاحي الهام الذي تكوّن من الحركة الشيوعية المصرية الفتية المتآلفة مع الجناح اليساري لحزب الوفد (الطليلة الوفدية) تحت اسم «اللجنة الوطنية العليا للعمال والطلاب».

وكان حزب الوفد، حزب البرجوازية المصرية الوطنية، قد تكوّن في أعقاب اعتقال البريطانيين للزعيم سعد زغلول ونفيه، الأمر الذي أدّى إلى تفجر الثورة الوطنية العارمة (ثورة ١٩١٩). وقد صعدت هذه الثورة من حالة الغليان في المجتمع، وطرح شعاري «الجملاء» و«الدستور» محوراً للبرنامج النضالي الوطني آنذاك. وساعد الدور الذي لعبته الحركة التقدمية المصرية بكافة

كل ما أريده هو الحقائق. لا تعلموا هؤلاء الصبية والفتيات إلا الحقائق.

تشارلز دكينز. أوقات عصيبة

تاريخ حافل ومسار حرج

تعدّ الحركة الماركسية واحدة من أقدم الحركات السياسية في مصر والمنطقة العربية، إذ يعود تاريخها إلى بدايات القرن العشرين المنصرم، حيث تكوّنت في مواقع متعدّدة - كالإسكندرية والقاهرة - أولى حلقاتها، بمساعدة عمال روس وأجانب. كان ذلك قبل أن يتأسس «الحزب الاشتراكي المصري» في ١٩٢١/٨/٢٩، مدشّناً عهداً جديداً مليئاً بالانتصارات والإخفاقات، لطاير طويل من المناضلين الذين بذلوا جهوداً فائقة من أجل «تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي، وتأييد حرية الشعوب، ومحاربة الاستعمار ومقاومته أينما وُجد»، وكذلك من أجل «السعي إلى إنشاء مجتمع اشتراكي» يتنفي فيه «التفريق بين طبقات المجتمع الطبيعية»، ويُلغى فيه «استغلال جماعة لأخرى»^(١).

ورغم عمليات التنكيل والمطاردة، حتى تحت قيادة الزعيم الوطني سعد زغلول، وبتحريض من الطبقة الحاكمة والاستعمار، فقد استطاعت الحركة الاشتراكية الوليدة أن تؤكّد وجودها في قلب الحركة الوطنية المتفجرة، وقادت احتجاجات متسعة النطاق،

❖ - مهندس، وأحد كوادر الحركة الماركسية المصرية الثالثة. شارك في تنظيم الانتفاضات الطلابية الديمقراطية في السبعينيات، وانتخب عضواً في «اللجنة الوطنية العليا للطلاب» التي قادت الانتفاضة الكبرى عام ١٩٧٢. انتخب أميناً لـ «نادي الفكر الاشتراكي» وهو أيضاً أحد المتهمين الرئيسيين في التحريض على القيام بالانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، التي أسماها أنور السادات «انتفاضة الحرامية». عضو مؤسس في أغلب اللجان الشعبية المصرية والعربية النشطة في مجال مقاومة المشاريع الصهيونية - الإمبريالية. أصدر نحو عشرة كتب تناولت قضايا الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية، وفي سبيل الديمقراطية والتقدم في مصر والمنطقة. يصدر له قريباً كتاب عن دار الآداب بعنوان: **الدور الوظيفي للعلم والتكنولوجيا في تكوين الدولة الصهيونية وتطويرها**.

١ - من برنامج الحزب الاشتراكي المصري، نقلاً عن جريدة الأهرام في ٢٩ أغسطس ١٩٢١ (المصدر: مجلة الطليعة، القاهرة، العدد ٢، يناير ١٩٦٥).



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبجها (٤)

والشيوعية، وبالذات في فترتي الثورة العراقية والوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١). وفي ظل هذه الظروف فُرض أمرٌ حلّ الحزب الشيوعي المصري وانضمام عناصره فرادى إلى تنظيم السلطة (الاتحاد الاشتراكي العربي) والمنظمة السرية داخله (التنظيم الطبيعي) باعتبار ذلك هو الحل الوحيد المتاح أمام من يقبل العمل في ظل الشروط الناصرية.

ومع إعلان حلّ الحزب، الذي اتخذته القيادات بمعزل عن استشارة قواعدها المهلهلة بفعل الحملات البوليسية الشرسة، انفرط عقد الحلقة الشيوعية الثانية. فعاثت الحركة الماركسية المصرية نحو عقد من السنين في حالة انعدام وزن تام، إذ سحبت الناصرية الكاريزمية البساط من تحت أقدامها، مقدّمة نموذجاً محلياً لـ «اشتراكية» فوقية استهدفت بقراراتها توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام من الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة. لكن هذا النظام لم يصمد أمام المؤامرات الداخلية أو الخارجية، وسرعان ما انهيار مع هزيمة ١٩٦٧ التي وضعت «التجربة الناصرية» برمتها في مأزق، بعد أن تآكلت مصداقيتها، وثبتت عجز برنامجها المعلى عن التصدي للتحديات المحيطة، وخاصة التحدي الإمبريالي - الصهيوني الذي لم يُغفر للرئيس جمال عبد الناصر دوره التحرري الكبير في المنطقة العربية والعالم الثالث.

كما دُفعت ظروفٌ عديدة - من بينها معارك التحرر الوطني الكبرى التي وسّمت ذلك العصر، والالتزام بالموقف السوفياتي البالغ الإيجابية من التجربة الناصرية الوطنية - الحركة الماركسية المصرية الثانية إلى تغليب عناصر التحالف الموضوعي مع السلطة الناصرية. وقد حصل ذلك بالرغم من أن بطش هذه السلطة طال الأعداء والحلفاء، وتغاضى عن الشروط الواجبة لنجاح هذا التحالف في إطار مبدأ «الوحدة والصراع» - وعلى رأسها توفيرُ اليات الحوار المفتوح، واحترام التعددية الإيديولوجية والتنظيمية. وأدى ذلك إلى إهدار قضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، الأمر الذي أضعف الطرفين (الناصري والماركسي) معاً وسمح للثورة المضادة بأن تتمكن من تقويض التجربة برمتها، بانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١، الذي تزعمه أحد أقطاب العهد الناصري ونائب الرئيس عبد الناصر!

بهزيمة ١٩٦٧ بدأت الحلقة الثالثة من تاريخ الشيوعية المصرية. وقد جاءت المبادرة هذه المرة على أيدي «جيل الثورة» ذاته، أي طلاب الجامعات الذين دلفوا إلى الحرم الجامعي في

أجنحتها، وفي مقدمتها الحركة الماركسية، في إضافة عمقٍ طبقي إلى النضال الوطني، الأمر الذي عاد بدوره فساعد على اتساع نطاق الفكر الاشتراكي في البلاد. وساعد هذا الوضع المتفجر على الضرب بقوة في أساس الملكية المهترئة، إذ حظيت الأفكار الوطنية الديمقراطية التقدمية بتعاطف جماهيري واسع بلغ ذروته عشية استيلاء «الضباط الأحرار» على السلطة في ١٩٥٢/٧/١٣.

أدت «حركة الجيش المباركة» (والتي كان من أعضائها القياديين ممثلون لـ «الحركة الشيوعية» إلى جانب آخرين ينتمون إلى «جماعة الإخوان المسلمين» وعناصر وطنية مستقلة) إلى قطع الطريق على ثورة شعبية حقيقية كانت عناصرها الموضوعية في طريقها إلى الاكتمال. واصطدمت ثورة يوليو اصطداماً عنيفاً أولاً بحزب الوفد، المنافس الشعبي الواسع التأثير الذي كان قد أخذ في التآكل بفعل عناصر عديدة؛ وثانياً، بالحركة الشيوعية المصرية التي اتخذت موقفاً واضحاً في صف قضية الديمقراطية إبان «أزمة مارس» ١٩٥٤ (التي طولب فيها الجيش بالعودة إلى ثكناته وتسليم السلطة للحكم المدني)؛ وثالثاً، بجماعة الإخوان المسلمين التي كانت قد تكوّنت عام ١٩٢٨ بمدينة الإسماعيلية على يد الشيخ حسن البنا. ويضرب هذه القوى التي كانت تمثل عصب الحركة السياسية المصرية، انفرطت سلطة يوليو بالأوضاع في مصر دون منافس. وقد ساعدها ذلك على طرح برنامجها السياسي، الذي توجّب «القرارات الاشتراكية» في مفتتح الستينيات، وجرى بموجبها إنجاز حركة تأميمات واسعة، أضيفت إلى قوانين «الإصلاح الزراعي» السابقة، مكونة ركيزة «الاشتراكية العربية» التي عنّت - ضمن أبعاد عديدة - إحكام قبضة الطبقة البرجوازية البيروقراطية على شؤون البلاد، مستندة إلى جهاز الدولة الراسخ، مضافاً إليه عنصر الهيمنة السياسية والاقتصادية التي تهيأت بعد تحطيم الملكية والانفراد بالسلطة. وخاضت السلطة الناصرية في مسارها التلقائي، عن طريق «التجربة والخطأ» صدمات مستمرة مع الغرب الاستعماري، ممثلاً أولاً في الإمبراطوريات الأقلية (البريطانية والفرنسية)، وثانياً في الإمبراطورية البازغة (الولايات المتحدة)، مقترية اقتراحاً حثيثاً من المعسكر الاشتراكي على صُعد الدعم الاقتصادي والصناعي والعسكري.

لكن العلاقة المتينة مع المعسكر الاشتراكي لم تحلّ دون استمرار عمليات القمع والتنكيل بالحركة الشيوعية المصرية، خاصة في مرحلة الصراع الدامي بين الحركتين القومية

ظلّ مجانية التعليم الناصرية وهُيئتوا لكي يكونوا الامتداد الطبيعي للسلطة الناصرية، وكوادراً مستقبلياً لها. ذلك أنّ الهزيمة أطاحت بالنفوذ المعنوي للنظام على جيلٍ فتى صدمته تهتكٌ مُثله العليا، وانهيارٌ رموزه وشعاراتها أمام زحف المشروع الإمبريالي - الصهيوني. وبدأت تداعيات الهزيمة على شكل هباتٍ اعتبرها د. فؤاد زكريا «الصحوة الوحيدة التي استطاع اليسارٌ خلالها أن يفعل شيئاً يتسم بقدرٍ من الإيجابية، هي مظاهرات الطلبة وبعض التجمعات العالمية؛ ولكن قد يكون من الأدق القول إنّ هذه الفترة شهدت محاولةً لظهور يسارٍ جديدٍ خارج عن سيطرة القيادات التقليدية»^(١). فقد انفجرت موجاتٌ من الانتفاضات الطلابية والعمالية العارمة، ذات صبغة يسارية، وقياداتٍ ماركسية أو على تخومها، استمرت عقداً كاملاً (١٩٦٨ - ١٩٧٧)، افتتحت بمظاهرات الاحتجاج على «أحكام الطيران» التي تم بمقتضاها تقديم بعض الضباط «كبش فداء» للهزيمة، وانتهى بثورة الغضب الشعبي (في ١٨ - ١٩ يناير ١٩٧٧) التي أُطلق عليها أنور السادات «ثورة الحرامية» بعد أن احتلت الجماهيرُ الشوارع يومئذٍ كاملين قبل أن يتمكن الجيش من النزول إلى الشوارع واستعادة الزمام. وما بين المظاهرات والثورة كانت حركات الاحتجاج الشعبي السياسية (من أجل التحرير والديموقراطية) والمطلبية (ضد سياسات التكيف الهيكلي) و«الخصخصة» والانقلاب على الإجراءات الاجتماعية للحقبة الناصرية) قد تعاضمت إلى مدى غير مسبوق، وبرز مجدداً الدور القيادي للطلّاع الماركسية. وقد توزعت الحركة الشيوعية الثالثة على عدة روافد أساسية:

- الأولى مثلثة المجموعة الصغيرة من المناضلين الذين رفضوا الاعترافَ بشرعية حلّ الحزب، وظلوا يعتبرون أنفسهم «الحزب الشيوعي المصري» الحقيقي. وجاءت الانتفاضات الطلابية والعمالية، وبالذات تلك التي قادها اليسارُ في الجامعات والمصانع المصرية منذ عام ١٩٧٢، بمددٍ كبيرٍ جديدٍ لها، تمثل في انضمام عدد من أبرز القيادات الطلابية والعمالية اليسارية إليها. فتشكّل من المجموعتين (القديمة والجديدة) ما أُطلق عليه «الحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير».

- والثاني مكونٌ من عناصر نضالية شابة، وأغلبهم من المثقفين الثوريين وكوادراً حركة الطلاب اليسارية والعمّال، وشكّلوا «حزب العمال الشيوعي المصري».

- والثالث مكونٌ من كوادراً ومناضلي الحركة الشيوعية السابقة المنحلة، الذين استعادوا جهودهم التنظيمية، واستفادوا من الحالة التي أفرزتها الانتفاضات الطلابية والعمالية في نهايات الستينيات وبدايات السبعينيات، وتشكّل منهم «الحزب الشيوعي المصري».

- كما تكوّنت مجموعة رابعة تحركت في المسافة بين التنظيم والحركة المفتوحة وأسّمت نفسها «التيار الثوري». وقد أخذت على عاتقها التأكيد على «قضية الديمقراطية» في ارتباطها بالعمل اليساري، واتخذت موقفاً سلبياً من التجربة الناصرية بسبب احتكار السلطة والتكثيف بالخصوم السياسيين، فيما هادنت النظام الساداتي انطلاقاً من الاقتناع بادعاءاته الديمقراطية!

وللمرة الثالثة أيضاً، تتعرّض الحركة الشيوعية المصرية لعقد كامل من المطاردة المكثفة وحملات الاعتقال والتعذيب، بواسطة أجهزة أمن النظام الساداتي. فأدى ذلك إلى انهيار التنظيمين، الأول والثاني. وأما التنظيم الثالث فاستمرّ محدود التأثير، قبل أن يتعرّض هو الآخر لانقسام جديد في السنوات الأخيرة زاده ضعفاً على ضعف.

وعلى مستوى آخر، ويتأثر من ضغوط الحركة الجماهيرية التي اصطدمت بعنف مع سياسات الرئيس السادات، وللتواؤم مع أغراض التحول الاستراتيجي الذي استهدفه النظام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، طرّح السادات برنامجاً ارتكز على التحالف مع الولايات المتحدة والغرب، والصالح مع «إسرائيل»، والانقلاب الاجتماعي على الإجراءات الناصرية وانحيازاتها الطبقة. وكان ضرورياً - من أجل استكمال ملامح الصورة «الديموقراطية» المزعومة الجديدة، ولقطع الطريق مجدداً على تبلور طبيعي للحركة الشعبية الثورية كان أخذاً في التكوّن - أن يتبنى النظام شكلاً سياسياً «ليبرالياً» مصطنعاً. فتمّ تحويل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى هلام اتخذ في البداية شكل «المنابر» (منبر لليمين، وآخر لليسار، وثالث للوسط)، قبل أن يتم تحويلها إلى «أحزاب»: لها ما للأحزاب المعروفة من شكل وهيئة، لكنّها مفتقرة إلى عناصر حيويّتها الضرورية، وبالذات إلى صلاتها الجماهيرية، بفعل تشوّهات النشأة، والهشاشة الداخلية، والحصار الأمني العنيف.

وعلى مسار السنين، حدّثت تداعيلٌ شديدة التعقيد والالتباس بين «الحزب الشيوعي المصري» و«منبر اليسار»، الذي أصبح فيما

١ - د. فؤاد زكريا، «الأزمة الراهنة لليسار المصري»، مجلة الهلال، القاهرة، عدد أغسطس ١٩٨٩، ص ٩١.



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبج (٤)

كثيرة بأن تمرر - من خلال عملية «التمويل» الانتقائية المدروسة - قضايا حساسة وخطيرة ك «التطبيع».

وهكذا، فبين تردّي أحوال النخبة اليسارية، والماركسية، والماركسية السابقة، التي تحظى ب «الشرعية» الرسمية، من جهة؛ وبين عجز العدد الأكبر من الماركسيين والماركسيين الجدد خارج هذه الحلقة عن بلورة إطار بديل أكثر كفاءةً وقدرةً وارتباطاً بالناس، من جهة ثانية؛ تراجع نفوذ الحركة الماركسية المصرية، في وقت بلغ الاحتياج إليها غايته.

والآن، بعد ما يقرب القرن من بداية النشاط الماركسي في مصر، فإنّ الواقع المؤسف يشير إلى ملامح الوهن التي اخترمت جسد هذه الحركة. فبرغم كلّ تضحيات مناضليها وكفاح أجيال من المنتمين إلى صفوفها، ولجّت الحركة الماركسية المصرية القرن الحادي والعشرين وهي في أسوأ حالاتها على الإطلاق: ممرّقة الصفوف، منزوعة الأسلحة، مشوهة الملامح، فاقدة القدرة على التأثير في حركة الواقع. ورغم جهود بعض عناصرها لإنشاء عدد من المواقع الفكرية والمراكز البحثية والتجمّعات والأنوية التنظيمية، وإسهامهم الجوهري في كلّ أشكال العمل الاحتجاجي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي طوال العقدين الأخيرين على الأقل (في لجان العمل الشعبي لمقاومة الصهيونية والتطبيع، ولنصرة الانتفاضة الفلسطينية، والمقاطعة، ودعم الشعب العراقي، ومقاومة العدوان الأميركي، ومن أجل الديمقراطية، ودفاعاً عن عمال مصر وفلاحيهـا...)، فمازالت الأمواج تتقاذفها من كلّ اتجاه، ويتراجع حضورها في قيادة الحركات الشبابية، وتبّثت صورتهـا في ذاكرة الوطن والمواطن - وبالذات في وعي وإدراك الأجيال الجديدة. ومن وجهة نظري، فإنّ الماركسية المصرية الآن لم تعد أكثر من مجرد «حالة» وليست «واقعاً». ف «الحالة» احتمال في أحسن الظروف؛ أما «الواقع» فهو وحده اليقيني الذي يعول عليه، ويؤثر في موازين القوى، ويوضع له اعتبار في مواقع صنع القرار.

وإذا طبقنا القاعدة المعروفة التي تقول «بضدها تتمايز الأضداد»، فإنّ مجرد مقارنة واقع الحركة الماركسية المصرية بواقع حركة الإخوان المسلمين النقيض كافٍ لتأكيد ما ذهبنا إليه أنفاً من تقرير. فمن عجب أنّ الحركة الماركسية المصرية التي سبقت إنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ تعاني ما تعانيه من

بعد «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي»، تمّ بموجبه استبعاد أغلب العناصر الماركسية النشطة خارج «المصري» من هذا المنبر العلني. وقد ساهم ذلك بدوره في تكريس تمزيق الحركة الماركسية من جهة، وفي إرباك مساراتها من جهة أخرى، بتأثير السياسات التي تبناها قادة «حزب التجمع»، وبالذات بعد طرّح د. رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع) لاستراتيجية «الأسقف المنخفضة»^(١) باعتبارها الاستراتيجية الوحيدة الممكنة في ظلّ التحولات الهائلة الراهنة، تحت وطأة «الأسقف التي تنخفض فتفرض علينا - أحياناً - الانحناء بشعاراتنا أو حتى أن نتحاشاها سعياً للتوافق مع الواقع». ويدهي أن يعتبر الكثيرون تلك «الأسقف» إعلاناً واضحاً عن التخلي عن الفكر الماركسي، والسعي إلى الاندماج في المنظومة السياسية الرسمية تحت تبرير فلسفي أطلق عليه السعيد سمي «التناقض المتداخل» [١].

لقد أدت استراتيجية منظمة لتيار «الماركسية الرسمية» - وهي استراتيجية تبنت سياسات معلنة تتقاطع مع النظام دائماً، وتتمازج معه أحياناً تحت زعم مواجهة تطرف «المتأسلمين» - إلى التفاوض عن مواجهة استفحال الفساد البيوي في هيكليّة النظام، وإلى غض الطرف عن انتهاكاته المستمرة للحريات السياسية للخصوم السياسيين (وبالذات للتيارات الإسلامية)، وإلى التخفيف من انتقاد سياسات الحكم التابعة للولايات المتحدة وعلاقاته المريبة بالكيان الصهيوني. وقد تأثت الحركة الماركسية عموماً من هذه المواقف، وأضررت إضراراً جسيماً بصدقية انحيازاتها في قضايا الحريات الديمقراطية، والنضال ضدّ العنصرية الصهيونية والأميركية، والفساد الداخلي الذي يطال رؤوس النظام جميعاً!

وزاد الوضع تردّي انسحاب أعداد كبيرة من كوادر الحركة الماركسية الثالثة من ساحة العمل السياسي المباشر، والتوجّه صوب «العمل الاجتماعي» من خلال النشاط في جمعيات المجتمع المدني (NGO'S). وهذه الجمعيات، كما هو معلوم، اهتمت في المقام الأول بقضايا جزئية، كالأختان و«الجنود» والأقليات والبيئة، وفي حدود السقف (السياسي) المسموح به من قبل «المانحين» أو «الموكلين» - وأغلبهم جهات أوروبية وأميركية (مثل فورد فونديشين والكونجرس الأميركي وغيرهما) أغراضها ليست فوق مستوى الشبهات، واهتمت في أحيان

١ - د. رفعت السعيد، كلام في السياسة (القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ٤٧ - ٩٠.

مشكلات، فيما تجاوزت الأخيرة الكثير من العقبات التي واجهتها، وفرضت نفسها على الساحة العربية والعالمية لا المصرية وحسب. صحيح أن هناك أسباباً موضوعية لنمو ظاهرة «الإسلام السياسي»، سواء ما يعود منها إلى طبيعة الإيديولوجيا الدينية السائدة التي تمثل أرضية مؤهلة لاستقبال الدعايات الإسلامية في مجتمعاتنا دون جهد يُذكر، أو التي تعود إلى إخفاق التجارب الوطنية والقومية السابقة، وكذلك سقوط التجربة السوفياتية، أو لجهة الدعم المادي والسياسي والأدبي الذي لقيه هذه الحركات من النظم العربية المحافظة والتابعة والولايات المتحدة والغرب في فترات توافقها مع السياسات الإمبريالية الأميركية والغربية... إلا أنه من الملاحظ تميز الحركات الإسلامية بديناميكية ذاتية وبروح «عملية» فائقة مكنها من استثمار الظروف أحسن استثمار، على عكس الحركات الماركسية، التي يستهوي أغلبها الجدل النظري، وتفتقر إلى مقومات الوجود الحي والتفاعل الديناميكي مع أبناء الشعب.

أزمة قديمة وأمراض موروثية

ليست أزمة الحركة الماركسية المصرية بالجديدة، غير أن استفحالها تضاعف خلال العقدَيْن الأخيرين. وقد أشار الأستاذ محمود أمين العالم منذ عشرين عاماً إلى جانب من مظاهر هذه الأزمة باعتبارها «أزمة تنظيمية تُضعف من الفاعلية الحركية»، مقدراً أن «معضلة اليسار الماركسي [هي] أن نفوذه الفكري مازال أكبر من قدراته العملية»^(١) ووصف المعارضة اليسارية (والماركسية أساساً) بأنها أقرب - في كثير من الأحوال - إلى المعارضة الكلامية النقدية الشعارية، ذات الطابع العام المجرد المرتبط بقضايا ومشاكل عامة، لم تبلغ بعد مستوى التعرف الدقيق على مشاكل الجماهير العينية ومطالبها واحتياجاتها الموضوعية»^(٢).

كما رصد العديد من المفكرين أبرز مسببات أزمة الحركة الماركسية المصرية على مدى السنوات الماضية، وحددوها في التالي: افتقاد الانسجام بين النظري والعملي؛ و«انحصار عملها في نطاق شرائح اجتماعية هامشية إلى حد كبير، يغلب عليها الطابع الثقافي الفوقي»^(٣)؛ وشيوع «الهشاشة النظرية»^(٤) أو

بحسب توصيف د. محمود عبد الفضيل: «الميل لاحتقار الوقائع والتفكير «بعقل مستعار» - وهذا كله يقود إلى «إعطاء أجوبة معلّبة» على «الأسئلة الطازجة» التي يُفرزها الواقع اليومي. فهناك - في أحوال كثيرة - «عدم إصغاء» إلى إيقاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي ميل مغالى فيه إلى إملاء الأفكار المسبقة؛ وهذا يقود بدوره إلى «الفقر النظري والتبئيس الفكري»، بما يحّد من عمليّة النهج اليساري (الماركسي) «كنهج تحليلي لفهم الواقع وكدليل للعمل السياسي»^(٥)؛ والحال أن «فشل النظرية في التفسير»، كما يقول عبد الفضيل، يعني أنها سوف تفشل قطعاً في التغيير. فالأزمة إذن، من وجهة نظر الباحث، ترجع إلى عدم ملائمة «النموذج التحليلي»، المستند إلى واقع التطور الرأسمالي في أوروبا القرن التاسع عشر، أساساً لفهم واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهن.

ويرصد الأستاذ حلمي شعراوي سبباً آخر من مسببات أزمة الحركة الماركسية المصرية، هو «تردد الماركسيين بين الاجتماعي والوطني». فقد كان الماركسيون المصريون «اجتماعيين يتحدثون عن صراع الطبقات يوم كانت القضية المركزية هي الهجمة الصهيونية الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانوا وطنيين معادين للإمبريالية في الستينيات - وهذا ضروري طبعاً - بينما المطلوب كان تعميق القضية الطبقيّة. ثم عادوا اجتماعيين أو اقتصاديين منذ السبعينيات - وحتى الآن تقريباً - في حين أن الهجمة الإمبريالية والصهيونية تدبّر ابتلاع مصر والوطن العربي»^(٦).

أما الدكتور مراد وهبه فأرجع الأساس العضوي لأزمة الحركة الماركسية المصرية (والعربية) إلى عوامل عدة، أبرزها عنصر «موضوعي» كامن في التراث المصري «من حيث هو تراث متخلف، محكوم بالفكر الأسطوري منذ الحضارة الفرعونية، لم نُعمل فيه العقل الناقد، الذي من وظيفته الكشف عن جذور الوهم فيما نعتقد». وقد أدّى ذلك إلى عرقلة مرحلة «التنوير» الضرورية لإفراز الليبرالية والماركسية، والتي يتم خلالها إخضاع كل شيء للنقد وأحكام العقل. هذه الوضعية أفقدت المنطقة الشرط الضروري لخلق طبقة برجوازية حقيقية، إذ إن «البرجوازية لا تتكوّن إلا في مناخ علماني» في حين أن العلمانية

١ - ٢ - محمود أمين العالم، «اليسار يواجه أزمة حركية»، مجلة الطلوع (القاهرة)، العدد ٣ يناير ١٩٨٥، ص ٢١ - ٢٢.

٢ - ٤ - د. سيد البحراوي، «غياب الفعالية»، جريدة الحياة، لندن، ٩ يناير ١٩٩٤.

٥ - د. محمود عبد الفضيل، «اليسار وأزمة فهم الواقع: بعض الملاحظات الأولية»، مجلة الهدف (دمشق)، ١٢ مايو ١٩٩٦، ص ٢٨.

٦ - حلمي شعراوي، «أزمة الماركسي المراوغ»، جريدة الحياة، مصدر سبق ذكره.



أفكار أولية من أجل إعادة البناء

بلغت الحركة الماركسية المصرية أوج ضعفها مع استفحال الأزمة المجتمعية الشاملة، وانهيار الأمل لدى عشرات الملايين الذين عَدَرَتْ بهم وبمصالحهم سياسات الطبقة الرأسمالية الحاكمة: حيث تصاعدت نسب البطالة بصورة قياسية، وارتفعت أسعار السلع والخدمات الضرورية بشكل جنوني، وتدنت مستويات المعيشة إلى ما تحت خط الفقر المحدد دولياً، وتراجعت النفوذ المادي والمعنوي للبلاد إلى درجة مُهينة ومهددة للأمن الوطني والقومي. وفي اللحظة التي تبددت فيها أوهام الخلاص البرجوازي، تلفتت الجماهير حولها تبحث عن قيادة لأحلامها وأمالها في التغيير، فلم تجدها!

إن الحاجة الموضوعية ماسئة إلى حركة سياسية ماركسية مصرية جديدة، قادرة على التواصل الحميم مع الناس واحتياجاتهم. ومن الضروري، لكي تنجح هذه المهمة الشاقة، توفرُ العناصر التالية:

١ - إجراء عملية فحص نقدي صارم لجماع التجربة الماركسية، العالمية والمحلية، من أجل وضع اليد على أسباب الضعف والإخفاق ومعالجتها، والتعرف على مكامن القوة والنجاح، وللوقوف على الجوهرى والباقي في «الجدلية الماركسية» وتخليصها من الأوشاب التي علقَتْ بها، بهدف بناء منظومة معرفية ماركسية جديدة تتجاوز عناصر الخلل في المنظومة المعرفية البيروقراطية التي سادت على امتداد العقود الماضى. وعلى ذلك أن يترافق مع الاستمرار في نقد الوعود الموهومة للبرالية والنيولبرالية، ولكل الأفكار الرأسمالية والرأسمالية المحسنة، من نوع نظرية «الطريق الثالث» وغيرها، التي لا تعدو أن تكون تجميلاً للوجه الرأسمالى القبيح.

٢ - صياغة برنامج واقعى للنضال، يتأسس على إدراك لأولويات العمل الممكن، وفق برنامج زمنى دقيق، يحدد مفهوم «الاشتراكية الجديدة» التي نناضل من أجل تحقيقها، ويعين ملامحها ذات الطابع الإنسانى المفتوح الرافض للقسر، ويضع مجمل الظروف الدولية والداخلية المحيطة في الاعتبار. وهذا البرنامج يجب أن يستهدف إحداث قطيعة معرفية وحركية مع النظم الرأسمالية والبرجوازية الصغيرة التابعة، وإعادة بناء الجسور مع الحركة الجماهيرية (على مستوى «اللجان

هي «من المحرّمات الثقافية في بلادي وفي بلادٍ مماثلةٍ لبلادي». وغياب الطبقة البرجوازية يعنى غياب نقيضها، لأنّه إذا انتفت البرجوازية انتفت الطبقة العاملة». والأخطر من ذلك هو أن غياب «ثقافة التنوير» جعل تفكير الماركسيين المصريين «تفكيراً دوجماتيقياً، يُطلق العوامل الموضوعية ولا يرى سواها من عوامل ذاتية لها من الفاعلية ما لدى العوامل الموضوعية: فيدعو إلى التأميم من غير وجود كوادر اشتراكية، ويدافع عن القطاع العام بغض النظر عن الخسائر المالية الناجمة عن السلب والنهب، ويتوهم وجود صراع طبقي في مجتمع يخلو من الطبقة بالمفهوم العلمى»^(١)

وهناك سبب آخر كان له أبلغ الأثر في عوق الماركسية المصرية عن الدخول إلى عمق الوجدان المصري. ذلك هو الدور الذي لعبته بعض القيادات الشيوعية المصرية اليهودية في الأربعينيات، وتلامذتها الموجودون حتى الآن في العمل السياسى الماركسى، في الدفع نحو سيطرة المفهوم الستالينى للقومية بالتبساته المعروفة ونتائجه السلبية على بلادنا، وبالذات في ما يخص الموقف من إنشاء الكيان الصهيونى ومن العلاقة مع «قوى السلام الإسرائيلية». وقد ضاعف ذلك كله من أسباب عزلة الحركة الماركسية المصرية، وتلويث مبادئها، لغياب الوضوح في الالتزام بالموقف (الماركسى) الوحيد الصحيح في مواجهة المشروع الصهيونى، والمتمثل في الرفض القاطع لدوافعه ومبرراته، والمواجهة الصارمة المستمرة لعدوانه. ويذكر المناضل الماركسى فوزى حبشى أن هنري كوريل، مؤسس «حدثو»، كان خلال النقاش معه «يحاول إقناعى بأهمية وجود إسرائيل في المنطقة، لأنها، حسب زعمه، ستصبح واحة الديمقراطية وسط البلاد العربية التي لا تعرف الديمقراطية. وكنت أرد عليه دائماً برفضى الحازم لتلك الفكرة، وقولى إن تحول البلدان العربية إلى الديمقراطية لا يمكن إلا أن يتم بنضال شعوبها، وليس بزرع كيان من الخارج!»^(٢) وعلى كل الأحوال يمكن التأكيد أن الحركة الماركسية المصرية الجديدة وُدت مبرأة من هذه الخطيئة: فقد كان لها الشرف في تقدم صفوف القوى الوطنية والقومية التي طالبت بشحذ الإرادة الوطنية في مواجهة المشروع الصهيونى/الإمبريالى بعد هزيمة ١٩٦٧، وفي مقاومة «التطبيع»، ولمناصرة الشعب الفلسطينى، ودعم الشعب العراقى في مواجهة العدوان والاحتلال الأمريكيين في الفترة الأخيرة.

١ - د. مراد وهب، «أزمة اليسار المصري»، مجلة إبداع (القاهرة)، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٢.

٢ - م. فوزى حبشى، معتقل كل العصور: حياتى في الوطن (القاهرة: ميريت للنشر، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

القاعدية» من أجل تأسيس علاقة عضوية جديدة مع الطبقات الشعبية تعمق الارتباط بها وتأخذ في الاعتبار اتساع الفئات الاجتماعية المتضررة من السياسات الرسمية للنظام.

٣ - ابتداء آلية تنظيمية مرنة ومتطورة تتأسس على مبدأ الانضباط الواعي، وترتكز على قواعد الديمقراطية والشفافية، وتتجنب العيوب البيروقراطية التي قادت الشكل التقليدي للحزب الشيوعي إلى الانتكاس.

٤ - التركيز على نشر الوعي النضالي وسط المرأة التي يتعرض وجودها ودورها ولانتهاك المستمر، وبين الأجيال الجديدة من شباب العمال والطلاب والمثقفين والكادحين عموماً. والهدف من ذلك هو تجديد الدماء في الشرايين المتجمدة، ومد الحركة الاشتراكية في مصر بصفوف متجددة من المؤمنين بقيمتها وأفكارها، وتعويض الفقد الكبير في كوادرها بفعل عوامل التآكل البيولوجي أو الإحباط واليأس، وابتكار آليات عمل جديدة تتواءم مع متغيرات العصر وتتسجم مع حاجات الشباب وطرق تفكيره. ويفتخر الأستاذ عبد الغفار شكر، في هذا السياق، على «جيل الآباء المؤسسين»، الذين كانوا «في العشرينات من عمرهم عندما تصدوا لإعادة تأسيس حركة اليسار المصري بعد الحرب العالمية الثانية، التنحي وتحميل المسؤولية للأجيال الجديدة»^(١)

٥ - العمل على إعادة الاعتبار إلى الدور المحوري لقضية «الوعي» في النضال الماركسي. وهذا يعني الاهتمام العميق بالثقافة وبروحية الانفتاح الفكري، والاهتمام بالتاريخ الوطني والإنساني، والتوجه إلى ترقية الحس النقدي، وتأكيد مبدأ النقد والنقد الذاتي من أجل محاربة التكلس والجمود ولقطع الطريق على الانتهازية والوصولية.

٦ - إعادة النظر في الموقف الماركسي التقليدي في بلادنا من مسألة الدين، انطلاقاً من الاعتراف بأهميته - كموروث عقدي وثقافي للأمة لا يمكن إساءة التعامل معه - خاصة في ظلّ الهجمة الإمبريالية الصهيونية العنصرية عليه، وفي ظل الظروف التي دفعت المزيد من الجماهير إلى الالتصاق به كحائط صدّ ضدّ محاولات الاجتثاث التي تتعرض لها. وينبغي في هذا الصدد بحث أشكال التواصل مع القوى الإسلامية المنفتحة

التي تقبل بشروط التعددية الفكرية والسياسية، وتؤمن بالعمل المشترك ضد العدو المشترك.

٧ - التمسك بمفهوم «المواطنة» باعتباره الركيزة الرئيسية للبناء الوطني المستهدف، حيث الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، وحيث لا يتم تمييز مواطن عن آخر بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة الفكرية.

٨ - إحياء المفهوم الجدلي لقضية الجبهة الوطنية الديمقراطية وقوانينها الأساسية، التي تنطلق من الوعي بأن اتساع حجم مشكلات المجتمع وتجذر أزمته الهيكلية يوسعان من حجم الفئات الاجتماعية الراغبة في التغيير، ويسرّان من أمر تكوين ائتلاف وطني واسع يلتقي حول برنامج من للتعاون.

٩ - الارتباط الحيوي بالحركة النضالية العربية التقدمية الجديدة التي تسعى إلى تأسيس مفهوم حديث وديمقراطي لمسألة «الوحدة العربية» الشعبية، انطلاقاً من الإدراك الواعي بالترابط العضوي بين النضالين المحلي والعربي، وبوحدة النضال القومي والعالمي في مواجهة الصهيونية والإمبريالية.

١٠ - التواصل النشط مع المنظمات والهيئات والأحزاب التقدمية في العالم، ومع الحركة العالمية المناهضة للعودة المتوحشة والمقاومة لمخططات الهيمنة وللحلف الأميركي الصهيوني، باعتبار هذه الحركة حليفاً أساسياً لا تمكن هزيمة مشاريع العدوان الموجهة ضدّ أوطاننا بمعزل عن دعمها.



هذه بعض الأفكار والاقتراحات التي قد تساعد في تشخيص حالة الأزمة الممتدة للحركة الماركسية المصرية الراهنة، كتبتّها بالقدّر الواجب من النزاهة والموضوعية، واستهدفت من خلالها وضع اليد على مكامن العلة فيها، أملاً في العلاج، ودفناً للخروج من حالة التفسّخ والتردي التي تحياها.

التحدي صعب لكنّ الأمل قائم، والحاجة الموضوعية توفر الآن ظروفاً مواتية من أجل الإقدام على الخطوة الضرورية لعملية إعادة البناء. المهم أن نشخذ عزيمتنا لإنجاز هذه المهمة الصعبة والنبيلة، وألا نضيع الفرصة مرة أخرى، لأنّ الزمن لا يرحم.

هذا... أو الطوفان!

القاهرة

١ - عبد الغفار شكر، جريدة الأهرام، ١٥/١١/١٩٩٧.